

**قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2015م
بسحب القرار رقم (58) لسنة 2015م
بشأن تعيين مستشارين بالمحكمة العليا سحباً جزئياً**

المؤتمر الوطني العام :

بعد الاطلاع على :

- الإعلان الدستوري الصادر في 03/08/2011م. وتعديلاته.
- النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام وتعديلاته.
- القانون رقم (6) لسنة 1982م. بشأن المحكمة العليا وتعديلاته.
- القانون رقم (6) لسنة 2006م. بشأن نظام القضاء وتعديلاته.
- قرار المؤتمر الوطني العام رقم (50) لسنة 2015م. بتعيين رئيس للمحكمة العليا.
- قرار المؤتمر الوطني العام رقم (58) لسنة 2015م. بشأن تعيين مستشارين بالمحكمة العليا.
- وعلى طلب صاحب الشأن بخصوص عدم رغبته في العمل مستشاراً بالمحكمة العليا لظروفه الشخصية الخاصة.
- وعلى ماقرره المؤتمر الوطني العام بإجتماعه العادي رقم (233) المنعقد يوم 22/المحرم/1437 هـ. الموافق 04/11/2015م.

أصدر القرار الآتي.

المادة (1)

يسحب القرار رقم (58) لسنة 2015م. الصادر عن المؤتمر الوطني العام بشأن تعيين مستشارين بالمحكمة العليا سحباً جزئياً فيما يتعلق بتعيين السيد/ إسماعيل سالم جهان ويعتبر في حقه كأن لم يكن.

المادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر بالجريدة الرسمية ويوضع موضع التنفيذ ، ويلغى كل ما يخالفه.

المؤتمر الوطني العام

صدر في طرابلس

بتاريخ 22/المحرم /1437هـ.

الموافق 04/11/2015م.